العرب
الأربعاء 2021/08/04
السنة 44 العدد 12138

المنطقة العربية مهددة بالعطش

الدول العربية أمام تحدي تسوية الخلافات المائية

مواجهة حروب المياه تتطلب استراتيجية موحدة

تشكل تسوية الخلافات المائية تحديا أمام دول المنطقة العربية في ظل تحذيرات من حروب عسكرية قد تخوضها الدول لاسترداد حقها في الحصول على مياه الأنهار، طالما تتشبث دول المنبع وإثيوبيا مثال على ذلك، بتطويع المياه كورقة ضغط سياسي متجاهلة أي مبادرات لعقد اتفاقات تسوية لملف سد النهضة، ولمواجهة حروب المياه المتوقعة يقترح خبراء تبني استراتيجية عربية موحدة للدفاع عن الثروة المائية لدول المنطقة.

محمد الحمامصي
كاتب مصري

أصبحت المياه إحدى أدوات الضغط السياسي الذي تمارسه بعض الدول – التي تسيطر على منابع الأنهار أو مصادر المياه – على دول المنطقة العربية التي تشترك معها في المصدر المائي، وذلك نتيجة أن معظم الأنهار العربية ذات أحواض مائية مشتركة، تنبع من دول غير عربية، كما هو الحال بالنسبة إلى نهر النيل بمنابعه الإثيوبية والأوغندية، ونهر دجلة بمنابعه التركية والإيرانية، وفي الفرات بمنابعه التركية، وأخيرًا كما هو الحال بالنسبة إلى نهر الأردن بمنابعه الخاضعة لسيطرة إسرائيل.

وأدى هذا الوضع المتعلق بالأحواض المشتركة إلى نشوب خلافات حادة بين الدول المشاركة فيها، وهي خلافات تنذر بنشوب نزاعات عسكرية مستقبلًا بسبب السياسات المائية التي تتبعها دول أعالي الأنهار (دول المنبع) دون مراعاة للاتفاقيات الدولية التي تنظم العلاقة بين الدول صاحبة منبع الأنهار والدول التي تمر عبرها الأنهار إلى نقطة المصب.

وتشرح دراسة "الأمن المائي العربي. التهديدات وآليات المواجهة" للباحثة نجلاء مرعي، وهي أستاذة مساعدة في العلوم السياسية وخبيرة الشؤون الأفريقية، العلاقة التي تربط بين الأمن القومي العربي والأمن المائي، وإشكالية الوضع المائي العربي.

كما تسلط الضوء على المشكلات المائية بين سوريا والعراق من جهة وتركيا من جهة أخرى وتأثيرها على الأمن القومي العربي، خاصة في ظل مآلات الوضع الراهن في سوريا والعراق، واستغلال تركيا لورقة المياه في الضغط سياسيًا على المنطقة، وتحديدًا دول الحوض، وذلك من خلال الشراكة المائية مع إسرائيل، وسياسة كل من دمشق وبغداد تجاه المشروعات التركية على نهري دجلة والفرات.

هذا فضلا عن المشكلات بين مصر وإثيوبيا مع التركيز على مشروع سد النهضة الذي يمثل إحدى حلقات أزمة السدود بين الجانبين، وخاصة في ظل تعثر المفاوضات المصرية – الإثيوبية – السودانية برعاية الاتحاد الأفريقي منذ 3 يوليو 2020 وتحديات إدارة هذا الملف الحيوي وتأثيرها على الأمن القومي المصري.

الصراع المائي

سبق أن حذرت تقارير سابقة من أن المنطقة العربية تعاني من عجز فادح في مخزونات المياه، ولا تملك منها إلا أقل من 7 في المئة من المخزون العالمي.

وتلفت مرعي في دراستها الصادرة عن دار العربي إلى دور القوى المحفزة على هذا الصراع المائي، حيث يبرز دور كل من المؤسسات الدولية والشركات العابرة للحدود وإسرائيل والولايات المتحدة، وخاصة في حوض نهر النيل ونهر دجلة والفرات ونهر الأردن كأمثلة دالة على طبيعة التوجهات والتهديدات الإسرائيلية تجاه المياه العربية، وتأثيرها على الأمن المائي العربي.

وتقول مرعي "كانت لقضية المياه أهمية بالغة بالنسبة إلى كل من تركيا وسوريا والعراق، ومثار جدل وتنازع مستمر بالرغم من الاتفاقيات المشتركة التي حاولت أن تنظم عملية توزيع المياه، إذ بقيت القضية تشكل عاملا سلبيا ومؤثرا في العلاقات العربية التركية؛ حيث تنصب أهم القضايا العالقة بين الجانبين التركي والعربي في موضوع المياه على اقتسام مياه نهري دجلة والفرات، إذ يصر الجانب التركي على اعتبار أنهما موردين تركيين لا يخضعان للاقتسام على أسس القانون الدولي".

وأطلق انخفاض منسوب نهر الفرات صفارات الإنذار بشأن كارثة مائية وشيكة في العراق كان قد تواتر التحذير منها خلال السنوات الماضية بسبب وجود توجّه تركي نحو مضاعفة استغلال مياه نهري دجلة والفرات في مشاريع زراعية وصناعية ضخمة، فضلا عن تحذيرات من لجوء أنقرة إلى استخدام المياه كورقة مساومة على ملفات أمنية وسياسية متعلّقة بمطامعها في الأراضي السورية والعراقية.

> مشكلة توزيع المياه في الشرق الأوسط تكمن في أن هذا التوزيع يتم بصورة غير متوازنة، الأمر الذي يقود إلى نزاعات

وتشير الباحثة إلى أن حوض نهر النيل يشهد واقعًا مشابهًا مع استمرار التفرد في إقامة مشاريع الاستفادة من منابع النهر؛ حيث أثار سد النهضة الإثيوبي – وما يقترن به من مخاوف مشروعة لكل من مصر والسودان، في ضوء الدراسات التي تشير إلى ما سيلحق بهما من آثار سلبية، أهمها العجز المائي في حصة مصر وانخفاض القدرة الإنتاجية من الكهرباء المولدة من السد العالي – جدلا واسعا في مصر حول الانتفاع غير العادل بالنهر. وذلك بتحريض من إسرائيل، الدولة التي قامت أساسًا على الهيمنة على منابع نهر الأردن وروافده ومجراه، دون أن يخفى تنسيقها الاستراتيجي في ذلك مع تركيا.

نجلاء مرعي

لا توجد إستراتيجية عربية جدية لحماية الثروة المائية

وتكمن مشكلة توزيع المياه في الشرق الأوسط في أن هذا التوزيع يتم بصورة غير متوازنة، الأمر الذي يقود إلى نزاعات تتبلور في مستويين، الأول: العلاقة بين دول المنبع والمصب، والثاني: الصراع العربي – الإسرائيلي في جانبه المائي، فالأول يمكن الاتفاق حوله استنادًا إلى توافقات دولية، على عكس المستوى الثاني المستند إلى طابع سياسي يحكم العلاقة بين مختلف الأطراف ويلج بها إلى موضوع التوازنات الدولية، خاصة في ظل تداعيات ثورات "الربيع العربي" في عام 2011، والتي أدت إلى بروز مصادر تهديد جديدة للأمن القومي العربي، وتعكس مدى رغبة وسعي الدول الكبرى للسيطرة على مقدرات الوطن العربي من خلال الاستقطاب السياسي للقوى المتصارعة سياسيًا وعسكريًا. كما أن الكثير من القوى المحيطة بالوطن العربي تنسّق بشكل صريح أو ضمني مع إسرائيل وتعمل معها.

لهذا ينطلق التحليل في دراسة مرعي من مقولة مفادها أنّ كلا من إسرائيل والولايات المتحدة، باعتبارهما من القوى الخارجية المؤثرة على النظام الإقليمي لأحواض الأنهار العربية وخاصة نهر النيل، تلعبان دورًا محوريا في إعادة رسم خارطة التوازن الإقليمي في المنطقة والصراع المائي في هذه الأحواض – سواء بشكل مباشر أو غير مباشر – تحقيقًا لمصالحهما الوطنية في تلك المنطقة.

وبالرغم من الإدراك المتنامي لخطورة قضية المياه في المنطقة وارتباطها الوثيق بقضية الأمن القومي العربي إلا أن هذا الإدراك لم تتم ترجمته حتى الآن إلى سياسة عربية مائية موحدة، وأن غياب استراتيجية أمنية عربية جدية فاعلة لحماية هذه الثروة القومية سوف يفاقم المشكلة ويعمق أبعادها الخطيرة.

وتوضح مرعي أن مشكلة المياه العربية ترتبط بعدم تبني استراتيجيات وطنية وقومية مستقبلية شاملة ومبنية على أسس علمية تأخذ الواقع المائي بكامل أبعاده الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والسياسية وتستند إلى دراسات الخبراء في هذا المجال.

استراتيجية موحدة

على الرغم من تحذيرات مراكز دراسات عربية ودولية من تداعيات شح المياه على المنطقة التي يعيش نحو 60 في المئة من سكانها في مناطق شديدة الإجهاد المائي، إلا أن تداعيات هذه الأزمة تبقى متراكمة دون حلول.

وتقترح مرعي تطوير استراتيجية عربية مشتركة لمواجهة هذه المعضلة.

وبرأيها يمكن طرح عناصر ورقة عمل عربية مع دول الجوار الاستراتيجي – مع استبعاد دبلوماسية القوة في التعامل مع دول أحواض الأنهار– وهي كالتالي: أولا تطوير رؤية شاملة للاستقرار والأمان في أحواض الأنهار وإنشاء هيئة مشتركة لحل الصراعات التي تنشأ بالطرق السلمية. ثانيا التعاون الاقتصادي والمشاركة المتبادلة في المشروعات المتوقع قيامها في حوض النهر وطرق الاستفادة منها. ثالثا إعداد دراسات جدوى مسبقة لمشروعات المياه الممكن قيامها، مما يعني المشاركة المتساوية ولو نظريًا في المنافع المتوقعة لجميع البلدان التي تتقاسم حوض النهر.

ويتمثل العنصر الرابع في إنشاء صندوق لتمويل المشروعات الطموحة على حوض النهر مع الحرص على عدم خلط المشروعات المشتركة مع المشروعات المحلية، وإنشاء منظمات إقليمية أو "حوضية" – إذا جاز التعبير – لدول حوض النهر من أجل تطوير الاستفادة المشتركة.

وتؤكد مرعي أن استراتيجية تأمين المياه في الوطن العربي لا بد أن تنطلق من عدة محاور، أولها تطبيق منهج الإدارة المتكاملة في الموارد المائية التي تشكو من النقص الشديد. وهذا يتطلب أن تُؤخذ في الحسبان الخصائص المناخية للمناطق العربية، وخصائص شبكة الموارد المائية السطحية الداخلية وموارد المياه السطحية الخارجية الوافدة من مناطق الجوار الجغرافي ومجالات استخدام الموارد المائية وتزايد عدد السكان ونمو الاحتياجات المائية المرتبطة بها والتوازن البيئي الحيوي وضرورات التنمية المستدامة والتخطيط الإقليمي المتوازن.

كما تشكل سياسات الترشيد في الاستهلاك حلا ناجعا، حيث تهدف فكرة ترشيد المياه إلى الاستفادة القصوى من ذلك المورد في ظل أخطار التغيرات المناخية، وتتم وفقا لعدد من المستويات، وذلك باختلاف حد الخطر الحالي أو المتوقع لذلك المورد المائي. لكن يُتفق بوجه عام على عدد من المستويات الترشيدية لذلك المورد المائي بمختلف الأساليب؛ حيث يتم تطوير وصيانة شبكات نقل وتوزيع المياه، ورفع كفاءة الري الحقلي وتطوير نظم الري، فضلا عن تغير التركيب المحصولي واستنباط سلالات زراعية جديدة وفق تقنيات الري الحديثة.

تونس على حافة العطش

التغير المناخي والإصلاحات البطيئة يعمقان أزمة نقص المياه

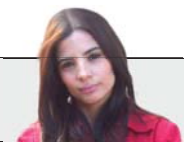

آمنة جبران
صحافية تونسية

تونس – مع بداية كل موسم صيفي في تونس تعود إلى الواجهة مشكلة الانقطاعات المتكررة للمياه في غالبية مدن البلاد وسط استياء شعبي عارم من عجز الحكومات المتعاقبة أعقاب ثورة يناير عن إيجاد حل لهذه المعضلة البيئية التي تهدد التونسيين بالعطش.

ويجمع الخبراء على أن التغير المناخي عمق أزمة نقص المياه في البلاد، وسط تحذيرات من فقر مائي في حال لم تتحرك الحكومة واتخذت التدابير اللازمة.

وأوضحت دراسة نقلها موقع "جمعيتي" المحلي في الآونة الأخيرة أن الأسباب الأساسية التي جعلت تونس تحت خط الفقر المائي متعددة رغم تشابهها مع باقي الدول العربية التي تعاني نفس الأزمة، وهي بالأساس المناخ والكثافة السكانية وسوء التصرف في الموارد المائية والسياسات المائية غير الملائمة للوضع.

وتبين الدراسة أن التغيرات المناخية أثرت بشكل كبير على الموارد المائية وذلك بارتفاع درجات الحرارة خاصة في الجنوب التونسي وساهمت بشكل كبير في تبخر المياه. كما ساهم الاحتباس الحراري بشكل أكبر في خفض معدلات التساقطات السنوية للأمطار ما جعل سنوات الجفاف تتوالى وهو ما زاد في انخفاض المياه السطحية وفي مستوى امتلاء السدود والبحيرات الجبلية.

كما أدى ازدياد عدد السكان أو التضخم السكاني في العديد من مناطق البلاد إلى تزايد الطلب على استهلاك المياه وهو ما سيزيد العبء على الموارد المائية المتاحة والمتسمة بالشح.

وتلاحظ الدراسة أن الإصلاحات البطيئة وغير الجوهرية لا تتماشى مع تسارع التغيرات المناخية وتفاقم مشكلة الاحتباس الحراري وأثرها على مصادر المياه.

وبرأي خبراء فإن التغير المناخي يتحدى الخطط الحكومية ويفاقم من أزمة المياه.

وتشير روضة القفراج الخبيرة في الموارد المائية والتغيرات المناخية في حديثها لـ"العرب" إلى أن "مشكلة الفقر المائي قديمة جدا وتحديدا منذ ثلاثين عاما". واستدركت "لكن تأزم الوضع الآن هو ناتج عن تدهور شبكات المياه والتأخير في إنجاز عدة مشاريع وكذلك تغير المناخ وما انجر عنه من نقص في الإيرادات".

وتعزو القفراج انقطاعات المياه إلى قلة الموارد والتغيرات المناخية ما قاد إلى نقص في الإيرادات.

وحسب الخبيرة البيئية دفع ذلك الحكومة إلى تقليص مياه الزراعة السقوية لصالح المياه الصالحة للشرب، في خطوة أثارت بدورها استياء المزارعين الذين اضطروا إلى استعمال المياه الصالحة للشرب في سقي الأشجار والخضروات حماية لمحصولهم.

وتبين القفراج أن انقطاعات المياه هي نتيجة للاستعمال العشوائي للمياه إضافة إلى تدهور شبكات التوزيع. وتلاحظ أن الجهود الحكومية غير كافية خاصة أنها لم تستفد من القوانين المخصصة للمياه في مواجهة الاستهداف الكبير للمائدة المائية.

وتكشف أن هناك ما يقارب 18 ألف بئر عشوائية، وهو ما ينبئ بسوق مياه موازية من شأنها أن تفاقم الأزمة وتربك الجهود الحكومية.

ويتسق رأي القفراج مع رأي محمد الصالح قلايد وهو مهندس رئيس مختص في المياه والدراسات الاستراتيجية المتعلقة بالمياه.

ولفت قلايد في حديثه لـ"العرب" إلى أن "كثرة الطلب على المياه زادت الوضع تعقيدا إضافة إلى تدعيات التغير المناخي وتقادم شبكات المياه والتي تتطلب اليوم استثمارات كبيرة".

وشرح قائلا "من انعكاسات التغير المناخي ارتفاع الحرارة وهو ما نعيشه الآن، ويتسبب التبخر الكبير في نقص منسوب السدود من المياه".

وفيما أقر بوجود خطوات هامة لمواجهة هذه الظاهرة، لكن في تقديره لا بد من دعمها ومواصلة العناية بالمشاريع المنجزة من ناحية الصيانة وإعادة التهيئة، معلقا "لا بد من الإشارة هنا إلى ضرورة رصد اعتمادات ضخمة".

روضة القفراج

انقطاع المياه المستمر سببه قلة الموارد والتغيرات المناخية

محمد الصالح قلايد

شبكات المياه تقادمت وتتطلب اليوم استثمارات كبيرة

وفيما كان بإمكان كل تونسي الحصول على ما يصل إلى 440 مترا مكعبا من المياه سنويا، إلا أن هذا الرقم تراجع مؤخرا إلى 389 مترا مكعبا للفرد بسبب تغير المناخ والنمو السكاني اللذين قد يتسببان في انخفاض الكمية إلى نحو 300 متر مكعب للفرد بحلول عام 2050.

وسبق أن حذرت منظمة الأغذية والزراعة (فاو) من أنه ليس بالإمكان تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال توفير 1000 متر مكعب من مياه الشرب للفرد الواحد في حين لا يتمتع التونسي حاليا سوى بـ389 مترا مكعبا.

وبحسب دراسة سابقة للمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، من المتوقع أن تواجه تونس انطلاقا من سنة 2030 وبحدة أكبر مشكلة مياه، حيث من المنتظر أن تصل الموارد المائية المتاحة سنويا لكل ساكن حوالي 360 مترا مكعبا، مقابل 420 مترا مكعبا في سنة 2006 و1036 مترا مكعبا سنة 1960.

وتواجه تونس علاوة على مشكلة شح المياه تحديات أخرى، لاسيما ارتفاع درجات الحرارة (أكثر من 3 درجات في سنة 2050) وتدهور التربة.

أزمة المياه ترهق التونسيين